منشىء المجلة
انطون الجميل

الزهور

المدير المسؤول
امين تقي الدين

الجزء الثامن ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٣ السنة الرابعة

الاوقاف في القطر المصري

تاريخها ونظامها وناظرها الجديد[1]

أُنشئَ ديوان الأوقاف لأوّل مرّةٍ على عهد المغفور لهُ محمد علي باشا الكبير جدّ الاسرة الخديوية بموجب الأمر الصادر سنة ١٢٥١ هـ = ١٨٣٥ م. وما لبث أن صدر أمرٌ بالغائهِ بعد ثلاث سنوات. ثمّ أُلِّفَ للمرّة الثانية في ١١ رجب سنة ١٢٦٧ هـ = ١٨٥١ م بناءً على قرار المجلس الخصوصي الذي صدر بأمر المرحوم عباس باشا الأوّل. وكان هذا القرار يشتمل على عشر موادّ، خلاصتُها:

« أن يُطلبَ من نظّار الأوقاف الخيرية بيانٌ عن أعيان الأوقاف الجارية في نظارتهم وما يتجمّعُ من إيرادهـا ووجوه إنفاقها، وما يفضلُ بعد ذلك منهـا لمراجعتها. وأُطلِقَ على ذلك اسم « المحاسبات »؛ وأن يكونَ النظّارُ مسؤولين عما يحدثُ من العجزِ في الأعيان، وأن يُحالَ

(١) اعتمدنا في المعلومات والارقام التي نوردها في هذا المقال كتب الاحصاء الرسمية وتقويم الحكومة المصرية وتقرير ديوان الأوقاف.

أمرُ من يُخالِفُ منهم شرطَ الواقفِ الى المحكمة الشرعية، حتى إذا ثبتَ للقاضي اختلاسهُ، عزلهُ وولىّ بدلاً منهُ؛ وأن تتكفّل الحكومةُ بنفقات الديوان من ماهيّات المستخدمين وغيرها، لأنَّ شرطَ الواقفين يقضي بأن لا يُنفَقَ شيءٌ في أي وجهٍ كان مما لم يُعيّنهُ الواقفُ »

واستمرَّ الديوانُ في مراجعة المحاسبات الواردة من نظّار الأوقاف لغاية سنة ١٢٧٥ هـ = ١٨٥٨ م إذ أحيل اليهِ بعضُ أوقافٍ ذات إيراد فقضت الحاجةُ حينذاك بإنشاء خزانةٍ خاصّةٍ بهِ

وفي السنة التالية صدَر قرارٌ آخرُ على عهد المرحوم محمد سعيد باشا يقضي بأن يُنفَقَ من خزانة الأوقاف ماهيّات المستخدمين مباشرةً، وأن تُسدَّدَ المالية للديوان قيمة ما يُنفقهُ في هذا الباب

وفي سنة ١٢٧٧ هـ = ١٨٦٠ م صدرَ أمرٌ عالٍ جاءَ فيهِ : أنَّ نفقاتِ الديوان تبلغ ٤٧٧٠٢ قرشاً يؤدّي ديوانُ الأوقاف منها ١٩٢٣٤ قرشاً ونصف قرش مما يخصصه على ايرادات الأوقاف التي يبلغ ايرادها ٩٨٨٩٦ قرشاً، وتدفع خزانة الحكومة الباقي

ثمَّ صدر قرارٌ ثالث سنة ١٢٨٠ هـ = ١٨٦٣ م على عهد المرحوم اسماعيل باشا خديوي مصر الأسبق متوّجاً بأمرٍ عالٍ يقضي بأن يُنفِقَ الديوانُ في ماهيّات مستخدميهِ مبلغ ٢٠٤٧٠ قرشاً، وأن تُنفِقَ الحكومةُ مبلغ ٢٠٣٥٠ قرشاً . وباشر الديوان صرف الماهيّات من خزانتهِ، ووضعها ضمن النفقات التي خصّصها على ايرادات الأوقاف

ومن هذا العهد أخذ ديوان الأوقاف ينمو ويزداد في الارتقاء، لأن

أوقافاً كثيرة من مصر والأقاليم أُحيلت اليهِ ، وذلك بعد صدور الفتوى الشرعيــة بأنّ كلّ ناظرِ وقفٍ يموتُ أو يختلسُ يُحال ما تحتَ يدِهِ من الوقف الى الديوان . وأول ما اتّصل بهِ من هذا القبيل ما كان من الوقف تحت إدارة ذنون آغا دار السعادة بأمرٍ من الخديوي اسماعيل باشا سنة ١٢٨٠ هـ = ١٨٦٨ م . وفي السنة نفسها أُضيفت الى الديوان أوقاف الحرَمين بعــد أن كان لها ديوانٌ خاصّ تحت نظارة المرحوم ابرهيم أدهم باشا . وما زالت الأوقافُ تُحال الى الديوانِ وقفاً بعد وقف حتى أربت على المئة وقفٍ فى سنة ١٢٨٩ هـ = ١٨٧٣ م

وفي تلك السنة صَدَرَ أمرٌ عالٍ بانتخاب خمسين شخصاً من نجباء الطلبةِ ، من سنّ العشرين الى الثلاثين ، بعــد امتحانهم ليكونوا معلّمين للّغة العربية والتركية فى المدارس الأهلية ، وأن يُدرَّسوا هم في دار العلوم الملحقة بالكتبخانة ما يلزم لإتمام دروسهم ، وأن يُعيَّنَ لكلّ منهم مدّة التعليم مئةُ قرشٍ شهرياً . وكان ذلك أولَ ما درج بهِ ديوانُ الأوقاف من الأعمالِ الخيريةِ في المنفعةِ العامّةِ

ولما اتسعت دائرة أعمال الديوان ، وأصبح مصلحةً مهمّةً ذات أقلام عديدة رأى أُلو الأمر أن يحوّلوهُ الى نظارةٍ سنة ١٢٩٦ هـ = ١٨٧٩ م ، وعيّن محمود سامي باشا البارودي المشهور ناظراً للأوقاف في وزارة رياض باشا . وهكذا جُعِل ديوان الأوقاف لأوّل مرّة نظارةً من نظارات الحكومة كما جُعِل الآن

ثمّ صدر أمرٌ عالٍ في ٢٣ يناير سنة ١٨٨٤ باعادة نظارة الأوقاف

مصلحةً قائمةً بنفسها . ومفادُ ذلك الأمر أنَّهُ من الواجب أن تكونَ الأحكام المختصَّة بمسائل الأوقاف مطابقةً للأحكام الشرعية ، فلا ارتباطَ لها بالنظارات الموكول اليها النظر في الأمور الإدارية والسياسية ؛ ولذلك اقتضت الإرادة جعلها إدارةً قائمةً بذاتها وأن تكون الأوامر التي تصدرُ بشأنها من الجناب العالي مباشرةً

وفي سنة ١٨٩٥ وُضِعت لديوانِ الأوقافِ لائحةٌ يجري عليها ويرتبطُ بقيودها ، وقضت تلك اللائحةِ بوضعِ ميزانية منتظمة على الطريقة التي تسير عليها الحكومة في ميزانيتها

ولمَّا أخذت المالية في مباشرة هذا الأمر وجدت أمامها عقبةً حائلةً دون الوصولِ الى الغرَضِ ، وهي أنهُ كان في ديوان الأوقافِ حسابٌ خاصٌّ بكل وقفٍ ، فكانت الطريقة الحسابية عبارةً عن حساباتٍ متعدِّدةٍ بقدر عدد الأوقاف التي تحت إدارتهِ ، وكان لا يستطيعُ وفاءَ ما يظهرُ من العجزِ في إيرادات الأوقافِ الفقيرة بأخذهِ عن زيادةِ إيرادات الأوقاف الغنية . فصدر أمرُ مجلس النظَّار بتعيين لجنةٍ من العلماء لدرس المسألة وتوحيد الحسابات . وصدرت الإرادة السنية سنة ١٨٩٦ باتِّباع الطريقة التي أفتى بها العلماء ، وهي أنَّ الأوقافَ الخيريةَ تنقسمُ أقساماً بحسب وجوهِ إنفاقها ، وأنَّ ما يزيدُ في إيرادات تلك الأقسام عن نفقاتها بعد وفاء ما يظهرُ من العجزِ في أيِّ قسمٍ من أقسامها يتكوَّن منهُ مالٌ احتياطي لا يمكن التصرُّف فيهِ إلاَّ بأمرٍ عالٍ يصدرُ بناءً على طلب مدير الأوقاف بعد أخذ رأي مجلس الإدارة أو المجلس الأعلى حسب الحال .

وقد استثنيت من ذلك أوقاف الحرَمين

وبناءً على المادَّة ٥٧ من اللائحة ، انتدبت نظارة المالية حضرة جورج بك طلاماس لمراجعة حسابات الديوان، فوُضعت نماذج الدفاتر والاستمارات للأعمال الحسابية بالاتفاقِ بين المندوب ورجال الديوان

وقد نصَّت اللائحة الصادر بها الأمر العـالي المؤرَّخ فى ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ على اختصاص الديوان بما يأتي :

١ً — إدارة الأوقاف التي تؤول الى الخيرات وليس النظر مشروطاً فيها لأحد

٢ً — إدارة الأوقاف التي لايُعلَمُ لها جهة استحقاق

٣ً — إدارة الأوقاف التي ترى المحاكم الشرعية وجوب إحالتها الى الديوان موقتاً بضمّ مديرِهِ ناظراً مع ناظر الوقف

٤ً — إدارة الأوقاف التى يُقامُ الديوان حارساً قضائياً عليها

٥ً — ادارة الأوقاف التي يَرغبُ نظّارها ومستحقوها في إحالتهـا الى الديوان من تلقاءِ أنفسهم

أمّا الوظيفة الدينية والأدبية التي يُؤدّيها ديوان الأوقاف فإنّهُ يُقيم الشعائر الدينية في المساجد، ويُنفِّذُ شروطَ الواقفين في وجوهِ البرّ التي عيَّنوهـا، ويبذلُ المساعدةَ على نشر التعليم بالمدارس والكتاتيب والمعاهد العلمية، ويُديرُ ملاجئَ أُنشئت للعجزةِ والبائسين، ومستشفيات وعيادات طبية مفتوحة للفقراءِ مجاناً، ويمدُّ بالمرتبات السنوية عدَّةَ جمعياتٍ خيرية ومدارس صناعية، ويتولَّى بالصدقات الشهرية مؤاساة كثيرين

من أهل البيوت ذوي الخصاصةِ ممن أخنى عليهم الدهرُ بصروفهِ ، ويتصدَّقُ أيضاً على الفقراء وابناء السبيل في أيام المواسم والأعياد

أمَّا إيراداتُ الأوقاف فقد بلغت في سنة ١٩٠٢ — ٢٤٦٠٠٠ جنيه مصري ، وبلغت في العام الماضي ٥١١٫١٠٠ جنيه ، فتكون الزيادة في مدة عشر سنوات ٢٦٥٫١٠٠ جنيه

وقد زادت أيضاً النفقات تبعاً لنموِّ الإيرادات ، فإنها كانت منذ عشر سنوات ٢٠٩٫٣٦٢ جنيهاً فبلغت في العام الغابر ٤٨٠٫٨٠٥ جنيهات

ويُدير ديوانُ الأوقاف ١٤٣٥ مسجداً في القطر المصري ، منها ٥٣٠ مسجداً في مدينة القاهرة وحدها . ويبلغ عدد خدَمةِ هذه المساجد ٨٠٤٧ بين مشايخ ومدرّسين وأئمة وخطباء ومؤذّنين وميقاتيين وقرّاء وملاحظين

أمَّا المعاهد العلمية الدينية التي يُنفق عليها الديوان فهي الجامع الأزهر[١] ومشيخة علماء الاسكندرية[٢] ومشيخة الجامع الأحمدي[٣] ومشيخة الجامع الدسوقي ومشيخة علماء دمياط[٤] ، فيها ٦٤٠ عالماً ونحو ٢٠٫٥٠٠ طالب

---

(١) انشئ الجامع الازهر بأمر جوهر القائد عامل الخليفة الامام المعز لدين الله رابع خلفاء الفاطميين وكان الفراغ من بنائه سنة ٣٦١ هـ = ٩٧٢ م

(٢) في ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٣ صدرت ارادة سنية من الجناب العالي الخديوي عباس باشا حلمي الثاني انشاء معهد علمي في الاسكندرية يكون التدريس فيه ملحقاً بنظام التدريس في الجامع الازهر

(٣) انشأ هذا المسجد الشيخ عبد المتعال بعد وفاة شيخه العارف بالله السيد احمد البدوي سنة ٦٧٥ هـ وجدّد بناءه علي بك الكبير احد ولاة مصر سنة ١١٨٣ هـ

(٤) أسس هذا المعهد في ثغر دمياط الملك الأشرف السلطان قايتباي حوالى سنة ٨٨٠ هـ

ويتبع ديوان الأوقاف ١٥١ مكتباً محالة ادارتها الى نظارة المعارف العمومية مقابل مبلغ ٢٤,٦٧٧ جنيهاً يدفعهُ الديوان للنظـارة . ويصرف أيضاً مبلغ ١٥٠٠ جنيه بصفة اعانات لمدارس يُراقب إدارتها ، هذا عدا الاعانات المخصَّصة لبعض المدارس الأهلية

وللأوقاف ١١ مستشفى وعيادةً طبية يُنفق عليها في السنة نحواً من ١٧٠٠٠ جنيه ، وهي مستشفى الجذام ومستشفى الأزهر ومستشفى قلاون ، وعيادات المنشية ومصر القديمة وبولاق وطنطا والاسكندرية والبعثة الطبية الحجازية ومخزن الأدوية العمومي والمستشفى العبَّاسي

ويُدير الديوان من التكايا والملاجئ : تكية المدينـة المنوَّرة ، ومكة المكرَّمة ، وطره في مصر ، وتكية النساء في مصر أيضاً ، والقباري في الاسكندرية ، وملجأ الأطفال في مصر ، ويبلغ ما يُنفقهُ عليهـا في السنة ٢٢٠٠٠ جنيه تقريباً ، وعدد الفقراء والمعوزين الذين يقيمون فيهـا أو تُصرف لهم الأغذية منها ٧٢٤٥

وتبلغ الإعانات التي يمنحها في السنـة للمدارس والجمعيات الخيرية حوالي ١٣٥٠٠ جنيه ، منها ٥٠٠٠ جنيه للجامعة المصرية ، و١٠٠٠ لجمعية رعاية الأطفال ، و٢٠٠٠ لملجإ الأيتام بالاسكندرية ، و١٠٠٠ لمدارس الجمعية الخيرية الاسلامية ، و٥٠٠ للكتبخانة و٥٠ لجمعية الرفق بالحيوان . الخ

ويُدير ديوان الأوقاف ، غير الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرَمين الشريفين ، أوقافاً أهلية تُحال اليهِ ، بعد تقريرهِ في النظر عليها من قِبَل القضاة الشرعيين . وتبلغ هذه الأوقاف ٤٦٥ وقفاً ، يأخذُ الديوان من

مواردها ١٠ في المئة رسم إدارة بموجب لائحة الإجراءات ويُديرها كما يدير الأوقاف الخيرية سواء بسواء

*
* *

هذا ما يسمحُ المقام بذكرهِ عن ديوان الأوقاف الذي صدرت الإرادة السنية في الشهر الغابر بتحويلهِ الى نظارةٍ من نظارات الحكومة يرأسها الوزيرُ الهمام المدبّر أحمد حشمت باشا ناظر المعارف السابق . ويرى القارىء مما تقدّم أنّ المجالَ واسعٌ لرجلٍ كحشمت باشا أن يسير بالأوقاف على المنهاج الذي سار بهِ في المعارف، فانهُ بعث اثناءَ السنوات القلائل التي قضاها في تلك النظارة روحاً جديدة في اللغة العربية بتنشيطهِ التأليف في هذه اللغة ، وتوسيع التعليم بها ، وبتقريبهِ كتّابها وأُدباءها وشملهم برعايتهِ وتزويدهم بارشاداته ونصائحه ، فرأينا نهضةً حقيقيةً للتأليف في فروع العلوم والآداب كافةً ، ولا شكّ في أن تاريخ النهضة الحديثة في الآداب العربية سوف لا ينفكُّ مقروناً باسم حشمت باشا . والآمال معقودة الآن على همة هذا الوزير العامل بأنهُ سينهض بالأوقاف ويزيدُ في نموّها ومنفعتها إدارياً وأدبياً ، فنرى لهُ فيها من المآثر ما رأينا لهُ في المعارف، فلا يُلاقي غداً إلاّ ما لاقاهُ بالأمس من الثناء على همتهِ البعيدة ، وإطراء إدارته الرشيدة